أنتم ولا آباؤكم ويضعف بدون ذلك كمررت برجل سواء والعدم أي مستو هو
والعدم وهو فاش في الشعر كقوله . ورجى الأخيطل من سفاهة رأيه
ما لم يكن وأب له لينالا . ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة
الخافض نحو فقال لها وللأرض ائتيا طوعا قالوا نعبد إلهك وإله آبائك
وليس بلازم وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين بدليل قراءة ابن عباس
والحسن وغيرهما تساءلون به والأرحام وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه
قيل ومنه وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد إذ ليس العطف على السبيل
لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته
ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعاهما نحو لنحيي
به بلدة ميتا ونسقيه ونحو وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم
أموالكم أم اختلفا نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار ونحو تبارك
الذي إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات الآية ويعطف الفعل على الاسم المشبه
له في المعنى نحو فالمغيرات صبحا فأثرن به ونحو صافات ويقبضن ويجوز
العكس كقوله . يا رب بيضاء من العواهج . أم صبي قد حبا أو دارج .
وجعل منه الناظم يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وقدر الزمخشري
عطف مخرج على فالق **فصل** تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما
للدليل مثاله في الفاء أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أي فضرب فانفجرت
وهذا الفعل المحذوف معطوف على فقلنا ومثاله بعد الواو قوله .
فما كان بين الخير لو جاء سالما . أبو حجر إلا ليال قلائل .
أي بين الخير وبيني وقولهم راكب الناقة طليحان أي والناقة وتختص الواو بجواز
عطفها عاملا قد حذف وبقي معموله مرفوعا نحو اسكن أنت وزوجك أي وليسكن
زوجك أو منصوبا نحو والذين تبوؤوا الدار والإيمان أي وألفوا الإيمان أو مجرورا
نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة أي ولا كل بيضاء وإنما لم يجعل العطف
فيهن على الموجود في الكلام لئلا يلزم في الأول رفع فعل الأمر للاسم الظاهر
وفي الثاني كون الإيمان متبوأ وإنما يتبوأ المنزل وفي الثالث العطف على معمولي

عاملين

عاملين ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولا معه لعدم الفائدة في تقييد
المهاجرين بمصاحبة الإيمان إذ هو أمر معلوم ويجوز حذف المعطوف عليه
بالفاء والواو فالأول كقول بعضهم وبك وأهلا وسهلا جوابا لمن قال له
مرحبا والتقدير ومرحبا بك وأهلا وسهلا والثاني نحو أفنضرب عنكم الذكر
صفحا أي أنهملكم فنضرب ونحو أفلم يروا إلى ما بين أيديهم أي أعموا فلم يروا

هذا باب البدل

وهو التابع المقصود بالحكم بلا
واسطة فخرج بالفصل الأول النعت والبيان والتوكيد فإنها مكملات للمقصود
بالحكم وأما النسق فثلاثة أنواع **أحدها** ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو
وما جاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو وأما الأول فواضح لأن الحكم السابق منفي
عنه وأما الأخيران فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود به إنما هو
الأول **النوع الثاني** ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله بتصدق عليه أنه
مقصود بالحكم لا أنه المقصود به وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمرو
وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيد
والبيان **النوع الثالث** هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو
المعطوف ببل ولكن بعد الإثبات نحو جاءني زيد بل عمرو أو لكن عمرو
وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بعد ذلك للبدل فإذا
تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن
قلدهما علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزل وأقسام البدل أربعة
الأول بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو اهدنا
الصراط المستقيم صراط الذين وسماه الناظم البدل المطابق لوقوعه في
اسم الله تعالى نحو إلى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر وإنما يطلق
كل على ذي أجزاء وذلك ممتنع هنا **والثاني** بدل بعض من كل وهو بدل
الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء أو مساويا أو أكثر كأكلت الرغيف ثلثه
أو نصفه أو ثلثيه ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور
كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم أو مقدر كقوله

ذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض لا يقع الا على ما دون النصف ...

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1